● أخبار قصيرة

إستيراد ٢٠ طناً من الذهب في غضون ٧ أشهر

أعلن المدير العام لمصلحة الجمارك إن أكبر الواردات خلال الأشهر السبعة الماضية كانت سبائك الذهب بوزن ٢٠ طناً وبقيمة ٢/١ مليار دولار. وقال فرود عسكري: بلغ حجم التجارة غير النفطية لإيران أكثر من ٦٦ مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ مارس ٢٠٢٥). وأضاف: بلغت قيمة صادراتنا غير النفطية ٣٢ مليار دولار، وتم تصدير ٩٢ مليون طن من البضائع، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٪ في الوزن مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.
وبخصوص استيراد البضائع خلال هذه الفترة، قال عسكري: تم استيراد ٢٢ مليون طن من البضائع بقيمة ٣٤ مليار دولار، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة ١٦/٧٪ في القيمة. وبخصوص أهم السلع المصدرة والمستوردة، أوضح: في قطاع التصدير، تعتبر سلع مثل الغاز الطبيعي، والبروبان المسال، والبيوتان، وسبائك الحديد، ومركزات الحديد، والمنتجات البتروكيماوية من أهم الصادرات غير النفطية في الأشهر السبعة الماضية. وأضاف: في قطاع الاستيراد، تتصدر سبائك الذهب (٢٠ طنًا) قائمة الواردات، بقيمة ٢/١ مليار دولار، تليها الذرة (٦ ملايين طن) بقيمة ١/٩ مليار دولار.

إيران تصدّر ١٥٠٠ طن من التفاح إلى العراق

أعلن رئيس منظمة الجهاد الزراعي في خراسان الشمالية، أنه تم حصاد ٥٦/٨٤٢ طنًا من التفاح هذا العام من مساحة ٥/١٥٤ هكتارًا من بساتين التفاح في المحافظة، أكثر من ٦٤٪ منها في مدينة شيروان.
وقال محمد محمدزاده: تم تصدير أكثر من ١٥٠٠ طن من التفاح الربيعي من خراسان الشمالية إلى العراق هذا العام، وكان أبرز الصادرات تفاح الورد وشيخ أميري. وأشار محمدزاده إلى الجودة العالية لمنتجات المحافظة، مضيفاً: يتم تصدير التفاح المنتج في خراسان الشمالية إلى دول الخليج الفارسي والدول المجاورة الأخرى؛ بالإضافة إلى الأسواق المحلية، نظرًا لمذاقه اللذيذ وفترة صلاحيته الطويلة.
كما يتم إرسال تفاح الصنفين الثالث والرابع إلى مصانع العصائر والصناعات التحويلية.

وصول أوّل قطار إيراني محمّل بالوقود لأفغانستان

دخل أول قطار بضائع محمل بوقود الديزل الإيراني المصدّر، الإثنين الماضي، إلى محطة «روزنك» في ولاية هرات، ما يفتح بابًا جديدًا للتعاون الاقتصادي بين البلدين.
وأعلن مصطفى رضائي، المدير التنفيذي لاتحاد تطوير سكك الحديد الإيراني - الأفغاني، أن هذا الحدث يفتح فصلًا جديدًا من التعاون الاقتصادي بين البلدين، ويوفر قدرة على إرسال أكثر من ٣٠ ألف طن من الوقود عالي الجودة شهريًا عبر خط سكة حديد خواف - روزنك.
وأكد رضائي أن نقل هذه الشحنات، دون الاعتماد على الطرق البرية ودون توقف عند الحدود، يعد خطوة فعالة في تسهيل النقل وتخفيض التكاليف التجارية.
ويُعدّ خط سكك حديد خواف - هرات ممرًا آمنًا ومستقرًا لتصدير الوقود، لا يزيد فقط من حجم التبادلات التجارية، بل يضمن أيضًا توفير الوقود والسلع الأساسية بشكل مستقر لأفغانستان، كما يؤثر إيجابًا على سوق الطاقة واستقرار أسعار المواد البترولية في هرات.

نائب رئيس غرفة إيران:

تسهيل الصادرات ودعم المنشآت الاقتصادية يخففان من آثار العقوبات

الوفاق/ أكد نائب رئيس غرفة إيران على ضرورة تسهيل الصادرات ودعم المنشآت الاقتصادية، وإعادة مهمة وضع السياسات التجارية إلى وزارة الصناعة والمناجم والتجارة لتخفيف آثار «آلية الزناد».
وصرّح قدير قيافه، في مقابلة صحفية، «لا شك أن الشعب وكافة أطياف المجتمع سيشعرون بآثار هذه العقوبات؛ لكن الأهم هو أن نتمكن من عبور هذه الأزمة بأقل ضرر، والحل هو تسهيل الصادرات ودعم المنشآت الاقتصادية»، وقال: أحداث من هذا القبيل (فرض العقوبات)، تؤثر بشكل طبيعي على الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، أعتقد أنه إذا تم تحديد هذه التهديدات بشكل صحيح، فيمكن تقليل آثارها وخلق فرص منها؛ وبالطبع، يجب التأكيد على أنه في عام ٢٠١٠، فُرضت على إيران عقوبات لم تكن أقل صرامة من العقوبات الأمريكية في السنوات الأخيرة. وأضاف: الفرق الرئيسي بين عقوبات الأمم المتحدة والعقوبات الأمريكية هو أن عقوبات الأمم المتحدة يجب أن تلتزم بإطارها الدول الأعضاء في المنظمة؛ بينما كانت العقوبات الأمريكية أحادية الجانب؛ وبالنظر إلى النهج الأخير للدبلوماسيين الصينيين والروس، لاحظنا أن هذين البلدين لا يعترفان بعودة العقوبات؛ لكن يبقى أن نرى ما الإجراءات التي سيتخذانها عمليًا.
وبشأن الرسوم الجمركية التي فرضتها أمريكا بعهد ترامب على مختلف الدول، أكد نائب رئيس غرفة إيران: لم يُحقق هذا الإجراء آثارًا إيجابية حتى لأمريكا نفسها، وأعتقد أن هذه الرسوم لم تكن لصالح أمريكا ذاتها، لأنها عمليًا لم تُنفذ في التعامل مع بعض الدول مثل الصين، وبالتالي كانت لها أثر سلبي في أمريكا؛ بالطبع، يجب مناقشة هذا الموضوع باستخدام الإحصاءات والأرقام.
واعتبر قيافه أن العقوبات الحقيقية على إيران، والتي شملت البنك المركزي والحرس الثوري، تعود إلى عام ٢٠١٠؛ مضيفًا: منذ ذلك الوقت بدأت مشاكل إيران، وقولنا إننا لم نتعرض لهزات اقتصادية آنذاك صحيح لأننا كنا نملك موارد هائلة من العملات الأجنبية؛ في ذلك الوقت، كان لدينا دخل سنوي قدره ١٠٠ مليار دولار فقط من بيع النفط والمكثفات الغازية والبتروكيماويات؛ بالإضافة إلى ذلك، كانت الصادرات غير النفطية تتم بمستوى مناسب لدرجة أننا كنا نقوم باستيرادات بقيمة ١٢٠ مليار دولار؛ لذلك لا تقارنوا ظروف اليوم مع ظروف ذلك الحين لأن هذه المقارنة غير صحيحة.
وأشار قيافه إلى أن الشعب الإيراني والقطاع الخاص وكافة أطياف المجتمع يشعرون بآثار العقوبات، وقال: يجب أن نعترف بأنه كان من المفترض أن يصل حجم الاقتصاد الإيراني الحقيقي في عام ٢٠٢٥ إلى أكثر من ١/٥ تريليون دولار، بينما وصل الآن إلى ٤٠٠ مليار دولار، والسبب هو سعر الصرف، وما يصف الوضع الاقتصادي في العالم هو تعادل القوة الشرائية في الاقتصاد.
كما أشار نائب رئيس غرفة إيران إلى السياسات التجارية للبلاد التي تُعرّف في إطار السياسات النقدية، قائلاً: في الاقتصاد الحالي، لدينا تعدد في التعاميم واللوائح التي تزداد يومًا بعد يوم، أحد هذه القوانين هو قانون مكافحة تهريب البضائع والعملة. وفي اجتماع عقدناه مؤخرًا مع أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، تحدثنا حول هذا الموضوع وتم الاتفاق على متابعته ومراجعة هذا القانون.
وأشار قيافه إلى أن المشكلة الرئيسية هي أننا نعمل بطريقة تقييدية ولا نغير هذا النمط الفكري أيضًا، فليس لدينا أي مرونة، ونرى في مجال الصادرات أننا نواجه انخفاضًا في الصادرات، وقال: حين يُقال إن ٢٠ مليار دولار من عملات الصادرات لم تعد، في الواقع يجب أن نقول إنها لم تعد عبر القنوات القانونية، وإلا فقد دخلت في الدورة الاقتصادية.
واليوم، يجب على كل منتج شراء المواد الخام بسعر الصرف الحر وبيع منتجه بالسعر المحدد رسميًا، ومنذ حوالي ٦٠ عامًا ونحن في الاقتصاد ندق على طبل تحديد الأسعار الإلزامي واستقرار سعر الصرف، بينما سعر الصرف أصبح ١٤,٦٠٠ ضعفًا، ويجب أن نفهم واقع الاقتصاد، فالاقتصاد علم لا يتشكل بالقرارات الإلزامية.
ولفت إلى أن الأزمات موجودة في جميع الدول، والتاريخ يخبرنا أن التضخم المفرط حدث في اقتصاد ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وفي روسيا عندما بدأت الحرب ارتفع سعر الصرف بشدة؛ لكنهم تمكنوا من التحكم في سعر الصرف دون تدخل الحكومة أو البنك المركزي، من خلال آلية السوق.
وأضاف: لقد عانى العالم من تضخم مرتفع وتجاوزه. في وقت ما، أدركت روسيا أنها لم تعد قادرة على تقديم الدعم، فتخلت عن تحديد الأسعار.
وحول وضع الصادرات والواردات في إيران، تحدّث نائب رئيس غرفة إيران قائلاً: هناك نهج مستمر في إيران منذ ١٢٠ عامًا؛ ثمانية حارات في طريق التجارة لصالح الواردات، وحارة واحدة مليئة بالعقبات للصادرات. مضيفاً: النقطة المهمة هي أنه إذا واصلنا بهذه السياسة نفسها في المجال التجاري، فستنخفض صادرات البلاد أكثر من ذلك، ولذلك يجب أن نكون مرنين ويُسمح لنا بإعادة العملات بطرق مختلفة.
وأكد قيافه على ضرورة دعم الحكومة للمنشآت ومنح حوافز للمصدرين، قائلاً: لا نتوقع حوافز من الحكومة، بل نطلب منها أن تسمح لنا بالعمل بدلاً من ذلك. وتطرق بعد ذلك إلى الظروف الصعبة السائدة في الاقتصاد، مؤكدًا: يجب أن نستخدم هذا الوضع الصعب نفسه لتغيير الأنماط السلوكية في الحوكمة الاقتصادية، كما يجب أن نحول القوانين المقيدة إلى قوانين مُيسِّرة. وأضاف: اليوم، تبلغ نسبة تمويل المنشأة ٤٥٪، وإذا أرادت التمويل من السوق، فإنها تتجاوز ٥٠٪، لذلك يجب تطبيق المرونة في اللوائح، ويجب إعادة مهمة وضع السياسات التجارية إلى منظمة تنمية التجارة، فاليوم هذه المنظمة لا تملك أي سلطة قرار في مجال التجارة، حيث يجب أن تصبح وزارة الصناعة والمناجم والتجارة محورًا ومركزًا للموضوع.
وأكد نائب رئيس غرفة إيران على أنه من خلال تطوير الصادرات ودعم المنشآت يمكننا تجاوز العقوبات، قائلاً: طلب ضمانات تصديرية للصادرات يعني زيادة التكلفة النهائية للمصدر.

إذا تمّ تحديد هذه التهديدات بشكل صحيح، فيمكن تقليل آثارها وخلق فرص منها

خلال ٥ أشهر

صادرات إيران إلى سلطنة عُمان ترتفع بنسبة ١٦٪

بلغ حجم التجارة بين إيران وسلطنة عُمان ١/١٥٣ مليار دولار بزيادة قدرها ١١٪، وارتفعت صادرات إيران إلى السلطنة بنسبة ١٦٪ خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي.
ويبلغ عدد سكّان عُمان أكثر من ٥ ملايين نسمة، ٤٠٪ منهم أجانب؛ وقد سعت عُمان دائمًا إلى الحفاظ على علاقاتها مع إيران، بحيث أصبحت العلاقات الثنائية بين إيران وعُمان في السنوات الأخيرة إيجابية ومؤشرًا على التعاون المتبادل.
في هذا الصدد، يُشير استعراض وضع العلاقات التجارية بين إيران وسلطنة عُمان خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث ارتفع بنسبة ١١٪ مقارنة بالعام السابق ليصل إلى أكثر من ١/١٥٣ مليار دولار.
خلال هذه الفترة، ارتفعت صادرات إيران غير النفطية إلى عُمان بنسبة ١٦٪ لتصل إلى ٧٨٠ مليون دولار، مما لعب دورًا رئيسيًا في نمو التجارة، بينما بلغت واردات إيران من عُمان ٣٧٣ مليون دولار.
في حين بلغت صادرات إيران إلى عُمان خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي ٦٧٥ مليون دولار، وارداتها ٣٦٣ مليون دولار، بإجمالي حجم تجارة بلغ ١/٠٣٨ مليار دولار.
ويعود نمو التجارة بين إيران وعُمان، في النصف الأول من هذا العام، بشكل رئيسي إلى تحسين البنية التحتية اللوجستية، وتطوير موانئ تشابهار وزيادة خطوط الشحن المشتركة وخفض تكاليف النقل؛ بالإضافة إلى ذلك، أدى تنويع الصادرات الإيرانية، بما في ذلك المنتجات البتروكيماوية والصلب والإسمنت والأغذية والفواكه والخضراوات، ودور عُمان كمركز لإعادة التصدير، إلى زيادة حجم التبادل التجاري.
من ناحية أخرى، ووفقًا للناشطين الاقتصاديين، لا تزال عقبات مثل المنافسة مع المصدرين من الإمارات العربية المتحدة وتركيا والهند، ومتطلبات شهادات المعايير والجودة، وتقلب تكاليف النقل، والقيود اللوجستية، تُشكل تحديات للتجار الإيرانيين.
كما أن بعض اللوائح العُمانية، مثل الحاجة إلى ممثل محلي لبعض السلع، قد تُبطئ دخول شركات إيرانية جديدة.
على الرغم من هذه التحديات، تُقيّم آفاق التجارة بين إيران وعُمان في النصف الثاني من العام الحالي بأنها إيجابية، ومن المتوقع أن يتجاوز حجم التجارة السنوي ٢/٥ مليار دولار.
ويشمل تكوين السلع التجارية صادرات المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية والبتروكيماويات والمواد الخام، وواردات الأعلاف الحيوانية

(الذرة وزيت دوار الشمس والمنتجات الصناعية والمعدنية)، مما يشير إلى ارتفاع الطلب الإقليمي على هذه السلع. ويعدّ تعزيز التعاون الرسمي وخفض التعريفات الجمركية وتطوير العلاقات مع القطاع الخاص من بين العوامل الأخرى المؤثرة على استمرار الاتجاه التصاعدي في التجارة بين البلدين.